اطلع على تقرير حول الأوضاع الأمنية وجهود تعزيز الاستقرار والسكينة العامة

مجلس الوزراء يحيل مشروع قانون إنشاء الشركة القابضة إلى مجلس النواب

الموافقة على لائحة عمل المنظمات غير الحكومية العربية والأجنبية في اليمن

صنعاء/سبأ

أحال مجلس وزراء حكومة تصريف الأعمال في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور مشروع قانون إنشاء الشركة اليمنية القابضة للتنمية والاستثمار إلى مجلس النواب للمناقشة واستكمال الإجراءات الدستورية اللازمة لإصدار القانون.

ويشتمل المشروع المقدم من اللجنة المكلفة من المجلس بمراجعته برئاسة وزير الشئون القانونية في حكومة تصريف الأعمال على ٣٥ مادة موزعة بين ستة فصول تشمل التسمية والتعاريف والإنشاء، وأغراض الشركة ومهامها وصلاحياتها العامة، وكذا رأسمال الشركة ومصادر تمويلها ونظامها المالي وإداراتها، إضافة إلى حل الشركة وتصفيتها وأحكام ختامية.

وحددت المادة الخامسة من مشروع القانون أغراض الشركة في استثمار وإدارة واستغلال الأصول التي تخصصها الدولة لها لأغراض إقامة المشاريع العقارية والصناعية والتعدينية والسياحية ومشاريع البنى التحتية وذلك على أسس اقتصادية ومالية سليمة وبما يسهم في تحقيق أهداف الخطة العامة للدولة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى إدارة وتنمية عائدات أصولها ومشاريعها الاستثمارية بما في ذلك المباني والمنشآت والمساهمات التي تضعها الدولة تحت تصرف الشركة والقيام بإدارة وتطوير المشاريع الاستثمارية المنفذة.

ووافق المجلس على لائحة عمل المنظمات غير الحكومية العربية والأجنبية في الجمهورية اليمنية.. ووجه باستكمال الإجراءات القانونية لإصدارها.

وتتكون اللائحة المقدمة من قبل اللجنة الوزارية المكلفة من المجلس بمراجعتها برئاسة وزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال من ستة فصول تشمل التسمية والتعاريف والأهداف ونطاق السريان، وشروط وإجراءات الترخيص للمنظمة للعمل في الجمهورية اليمنية، والتزامات المنظمة، إضافة إلى الامتيازات والتسهيلات الممنوحة للمنظمة، وصلاحيات الوزارة وحل الخلافات والجزاءات وأحكام ختامية.

ويأتي إقرار اللائحة بهدف تنظيم وتسهيل عمل المنظمات في إطار الاحتياجات المجتمعية ووفقا للخطط والبرامج الوطنية، إضافة إلى كفالة الحقوق التي تتمتع بها المنظمات المشمولة بهذه اللائحة وتحديد الالتزامات التي يجب التقيد بها من قبل تلك المنظمات، ووضع القواعد التي تعزز من شفافية عمل المنظمات في اليمن والاستفادة من خدماتها في المجالات التي تحتاجها الجمهورية.

وحددت اللائحة مجموعة من الالتزامات الواجب التقيد بها من قبل المنظمة التي تريد العمل في اليمن من أهمها التأكيد على احترامها سيادة البلاد وأحكام الدستور والقوانين واللوائح والأعراف والتقاليد وعدم ممارسة أية أنشطة تتعارض معها وتكون ذات صبغة دينية، إلى جانب التقيد بتنفيذ الاتفاقية الأساسية الموقعة مع الوزارة والإجراءات الواردة في الدليل وكذا العمل بشفافية وحيادية وعدم التدخل في الشئون الداخلية، إضافة إلى التأكيد على المنظمة موافاة وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بأسماء الجمعيات الأهلية التي تتلقى دعما من المنظمة بما في ذلك المعلومات والبيانات ذات الصلة بهذا الدعم وذلك خلال ثلاثة أشهر من تقديمه بما يعزز من الشفافية في هذا الجانب مع الأخذ بعين الاعتبار حظر التعامل مع أي جمعية غير مرخص لها، فضلا عن مراعاة إعطاء أولوية التوظيف للكوادر الوطنية وإبرام عقود عمل معهم وفقا لقانون العمل وقانون التأمينات الاجتماعية.

واطلع المجلس على التقرير المقدم من اللجنة الوزارية المكلفة من المجلس بمعالجة أوضاع المؤسسة العامة للمسالخ وأسواق اللحوم.

وتضمن التقرير مقترحات لإعداد مشاريع قرارات جمهورية بإنشاء مؤسسات محلية للمسالخ وأسواق اللحوم في المحافظات التي توجد بها فروع للمؤسسة العامة للمسالخ، على أن تراعي مشاريع القرارات البعد اللامركزي الوارد في قانون السلطة المحلية في ما يتعلق بإدارة هذه المؤسسات المحلية وتكوين مجالس إدارتها وتعيين قياداتها وخضوعها لإشراف ورقابة السلطة المحلية.

وكلف المجلس اللجنة الوزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية في حكومة تصريف الأعمال وعضوية وزراء الشئون القانونية والخدمة المدنية والتأمينات والمالية والزراعة والري بمراجعة التقرير والرفع بالنتائج إلى المجلس في اجتماع قادم.

كما اطلع المجلس على التقرير المقدم من أمين عام مجلس الوزراء في حكومة تصريف الأعمال حول مستوى تنفيذ خطة عمل مجلس الوزراء للفترة يناير – مارس ٢٠١١م.

وتضمن التقرير المواضيع التي تم عرضها على مجلس الوزراء خلال الربع الأول من العام الجاري مقارنة بالخطة والمستهدف خلال نفس الفترة.

واطلع المجلس على التقرير السنوي لوزارة شئون مجلسي النواب والشورى والمهام التي نفذتها الوزارة خلال العام الماضي ٢٠١٠م.

واشتمل التقرير المقدم من وزير شئون مجلسي النواب والشورى في حكومة تصريف الأعمال على ما قامت به الوزارة خلال العام الماضي في إطار الاختصاصات المناطة بها.

حيث أوضح التقرير أن الوزارة وفي إطار العلاقة مع مجلس النواب قامت خلال العام ٢٠١٠م بمتابعة المجلس لإدراج مشاريع القوانين والاتفاقيات في جلساته.. مبيناً أنه تم خلال العام الماضي إحالة ١١ مشروع قانون من الحكومة إلى مجلس النواب و١١ مشروع تعديل لقوانين نافذة، إضافة إلى أربع اتفاقيات ثنائية إقليمية ودولية وتسع اتفاقيات قروض، فضلا عن مشاريع الموازنات العامة والحسابات الختامية للدولة.

وتناول التقرير العلاقة مع مجلس الشورى والإجراءات التي اتخذتها الوزارة في إطار تنفيذ مهامها.

واطلع المجلس على التقرير الأمني المقدم من وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال والذي تناول مجمل الأنشطة والجهود التي تقوم بها مختلف الأجهزة الأمنية والشرطوية في خدمة المجتمع وتعزيز أجواء الاستقرار والسكينة العامة والتصدي لمجمل الأنشطة الإجرامية والتخريبية والإرهابية التي تسعى إلى إقلاق سكينة المجتمع والإضرار بالوطن ومصالحه العليا.

حيث يوم السابع والعشرين من إبريل

قيادات وكوادر المؤتمر بساحل حضرموت تثمن التحولات الديمقراطية التي تحققت لليمن

□.. رفعت قيادة وكوادر وأعضاء المؤتمر الشعبي العام بمحافظة حضرموت الساحل التهاني إلى القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، وإلى جماهير شعبنا اليمني العظيم بمناسبة الذكرى الثامنة عشر ليوم الديمقراطية السابع والعشرين من ابريل والذي مثل تحولاً ديمقراطياً هاماً حيث جرت اول انتخابات تنافسية في مثل هذا اليوم عام ٢٠٠٣م ليمثل هذا اليوم اللبنة الأولى لمسيرة الديمقراطية والتعددية والسياسية . وقال بيان صادر عن فرع المؤتمر تسلمت لـ(الثورة) نسخة منه: لقد شهدت اليمن ثلاثة انتخابات نيابية عام ١٩٩٣م وعام ١٩٩٧م وعام ٢٠٠٣م، وكان من نتائجها تطور العمل التشريعي والرقابي وترسيخ الديمقراطية والتبادل السلمي للسلطة وتعزيز العمل السياسي والحزبي في الساحة اليمنية، كما جرت في ظل النهج الديمقراطي دورتان انتخابيتان رئاسيتان عام ١٩٩٩م وعام ٢٠٠٦م بحضور مراقبين وتحت إشراف دولي، وشهد بنزاهتها المنظمات الاقليمية والدولية كما شهدت مسيرة الديمقراطية في بلادنا اصدر قانون السلطة المحلية عام ٢٠٠٠م والتي جرت وفق نصوصه انتخابات محلية عام ٢٠٠١م وعام ٢٠٠٦م، ثم تم الاتفاق على قانون انتخاب المحافظين وجرت أول انتخابات لامين العاصمة والمحافظين في ٢٦ ابريل عام ٢٠٠٨م.

وأضاف البيان: لقد سارت المسيرة الديمقراطية في اليمن بخطوات واضحة وثابتة ومتدرجة حيث شهد اليمن إقرار قانون انتخابات عصري شرع وشجع العمل الحزبي السياسي وإنشاء الأحزاب على أسس وطنية وديمقراطية وعصرية، كما شهدت الساحة اليمنية قفزة نوعية في مجال الحرية الإعلامية وأنشئت العديد من الصحف والمجلات والمواقع الالكترونية وفي ظل الأجواء الديمقراطية ازدهرت منظمات المجتمع المدني وتوسعت الجمعيات والمنظمات المدنية التي كانت رافداً في تطوير المجتمع المدني في اليمن وساهمت في نضوج مفهوم العمل المدني في بلادنا.

وأضاف البيان : وفي مناسبة كهذه نجدها فرصة ثمينة لتهنئة الشعب اليمني بكافة نخبه وأطيافه بالمسار الديمقراطي التعددي، فإننا نذكر بتمسك قيادتنا السياسية خلال مسيرتها التاريخية الخالدة والعطرة ة بترسيخ النهج الديمقراطي وتطوير المؤسسات الدستورية والقانونية والالتزام بالدستور.

وتستنكر قيادة المؤتمر الشعبي العام بحضرموت الساحل إصرار بعض الأحزاب السياسية والجماعات الانقلابية على رفض الدستور والقانون وتهربها من الاستحقاقات الدستورية والانتخابية ورفضها الاحتكام إلى الشعب عبر صناديق الاقتراع وعرقلتها للمسيرة الديمقراطية والتنموية لبلادنا من خلال رفضها للحوار والالتفاف عليه وسعيها للوصول إلى السلطة عبر تحريض الشارع ونشر ثقافة الكراهية والعنف والتخريب واختلاق الكذب وتزييف الحقائق وستبث الأيام والوقائع زيف دعاويها وتنصلها من الاستحقاقات الانتخابية والدستورية ومحاولاتهم الدؤوبة نحو تكريس المحاصصة والتوافق ورفضهم الاحتكام إلى الشعب اليمني عبر صناديق الاقتراع وعدم قبولهم بالرجوع إلى الشعب مالك السلطة وموكلها والذي يمارسها بشكل سلمي وحضاري عبر انتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية .

وعبرت قيادة المؤتمر بمحافظة حضرموت عن تمسكها بالخيار الديمقراطي والانتخابي لتؤكد بأنه الطريق الوحيد للوصول إلى السلطة وتجنيب بلادنا من ويل الانقلابات والفتن والاحتراب، فهي تؤيد وتبارك وتقف خلف قيادتها السياسية ممثلة في فخامة رئيس الجمهورية بقبولها بمبادرة الأشقاء الخليجيين للخروج باليمن من الاحتراب والعنف والفوضى إلى السلم والحوار والاحتكام إلى صناديق الاقتراع، وتعرب عن استعدادها الكامل لمواجهة أي استحقاق انتخابي أو ديمقراطي لأنها تعول على قياداتها وقواعدها وأنصارها من محبي الاستقرار والسلم الاجتماعي والمناصرين للعمل الديمقراطي وتؤمن بالاحتكام إلى جماهير الشعب ليقولوا كلمتهم الفاصلة عبر انتخابات نزيهة وشفافة .

جمعية الحياة النسوية تكرم عدداً من المؤسسات الإعلامية

صنعاء/سبأ

كرمت جمعية الحياة النسوية أمس وكالة الأنباء اليمنية سبأ، وقناة اليمن الفضائية، وقناتي سبأ والإيمان، بحضور نائب وزير الإعلام عبده محمد الجندي.

وأوضحت رئيسة جمعية الحياة النسوية إيمان النشيري لـ«سبأ» أن هذا التكريم يأتي تقديرا من الجمعية لما تقوم به هذه الوسائل في التغطية الإعلامية المتميزة لكافة الأنشطة والفعاليات التي يشهدها الوطن بمهنية واحترافية عالية.

وأشارت إلى أهمية أن تعمل كافة وسائل الإعلام المحلية على تنمية الوعي السياسي لدى المواطنين واستيعابهم لما يدور على الساحة الداخلية من خلال تناول القضايا الوطنية بالشرح والتحليل لهذه القضايا وتعريف المواطن بأسبابها واسلوب التعامل معها.

دورة حول رفع وعي الأشخاص ذوي الإعاقة

مناقشة أسباب العجز في تحصيل الموارد المحلية بالمكلا

المكلا/سبأ

ناقش اجتماع عقد بالمكلا أمس برئاسة وكيل المحافظة أحمد جنيد الجنيد وضم المديرين العامين في المؤسسات والمكاتب الخدمية وعدد من مديري عموم مكاتب الوزارات الإيرادية بالمحافظة أسباب العجز في مستوى التحصيل للموارد المحلية والمشتركة للمحافظة للعام المنصرم ٢٠١٠م والفصل الأول من العام الحالي ٢٠١١م.

حيث جرى في الاجتماع استعراض المشاكل التي تواجه عملية التحصيل للموارد في المكاتب الإيرادية وكيفية وضع الحلول والمعالجات المناسبة لهذه المشكلة.

وأكد وكيل المحافظة على ضرورة وضع آلية عمل لزيادة التحصيل في المرافق الخدمية والمكاتب الإيرادية بصورة طبيعية ومعرفة أسباب العجز.. منوها أن الإيرادات المحلية هي حجر الزاوية لإقامة مشاريع تنمية محلية في مختلف القطاعات في المحافظة، مشددا على ضرورة أن تضطلع الجهات المعنية بدورها الفاعل في زيادة وتنمية الإيرادات المحلية الذي يعود بالنفع على المحافظة والمواطنين.

حضر الاجتماع مدير مكتب المالية بالمحافظة أنور الجعيدي، ومدير عام الموارد المالية بالمحافظة شفاء اليزيدي.

من جانب آخر، بدأت أمس بالمكلا دورة تدريبية في مجال رفع وعي الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم تنظمها جمعية الضياء بالتعاون وتأهيل المكفوفين وجمعية الإيمان برعاية وتأهيل المعاقات حركيا بتمويل من منظمة هاند كب الدولية.

تهدف الدورة التي تأتي ضمن مشروع المساواة لتعزيز قدرات المناصرة الذاتية من أجل الحقوق وتكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة في الشرق الأوسط، على مدى ٣ أيام إلى تعريف ١٥ مشاركا ومشاركة من جمعيات ذوي الإعاقة، بمفهوم الاعاقة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص.

دورة حول إنتاج وإخراج الأفلام الوثائقية والدرامية بالمكلا

المكلا / سبأ

بدأت بالمكلا دورة تدريبية خاصة بإنتاج وإخراج الأفلام الوثائقية والدرامية تنظمها جمعية الشباب الديمقراطي بتمويل من الأمم المتحدة ضمن مشروع متكامل حول التعبير الرقمي.

يتلقى ٢٥ متدربا من مختلف مديريات محافظة حضرموت على مدى ١٣ يوما مهارات وأسس العمل الفني في إخراج الأفلام الوثائقية والدرامية لتمكين الراغبين في العمل في هذا المجال من اكتساب الخبرات العملية.

وفي افتتاح الدورة استعرض مدير المشروع محمود التميمي مراحل المشروع والتي تعد دورة الإنتاج والإخراج أول مراحله تليها دورة في كتابة الأخبار والتقارير الصحفية .. مشيرا إلى أنه سيتم إنشاء موقع الكتروني خاص بالمشروع.

من جانبه أكد رئيس جمعية الشباب الديمقراطي سعيد محمد الدويل أهمية الدور الذي تؤديه وسائل الإعلام في توعيه وتثقيف المجتمع .. مشيرا إلى أنه سيتم افتتاح مركز إعلامي شبابي تكون المجموعة المؤسسة له من مخرجات هذا المشروع.

ويقوم بالتدريب في مشروع التعبير الرقمي المخرج التلفزيوني حسن أحمد باحريش.

عدن.. دورتان تدريبيتان حول أمن الموانئ والتعامل مع البيانات الإحصائية

عدن/سبأ

اختتمت أمس في معهد التدريب والتاهيل لخفر السواحل اليمنية بعدن دورة تدريبية في مجال أمن الموانئ شارك فيها ١٥ من منتسبي القطاعات البحرية لخليج عدن والحديدة.

تلقى المشاركون في الدورة على مدى ستة أيام محاضرات علمية وتطبيقات عملية حول مجالات التامين البحري للمياه الإقليمية اليمنية وجوانب المساعدات التقنية والفنية للسفن طالبة الاستغاثة ومعرفة مصادرها ونوعية حجم طلب المساعدة والتنسيق مع السفن العسكرية الصديقة المتواجدة في المياه الدولية وخاصة في مجال القرصنة البحرية واعتراض السفن المشتبهة والصعود على متنها والتفتيش المباشر والغوص البحري ومواضيع أخرى تدخل في النشاط الخدماتي والملاحي البحري لخفر السواحل.

وأشاد مدير المعهد العقيد فيصل ضيف الله أشاد بمستوى المشاركه والانضباط والدقة في العمل التي ساعدت في نجاح الدورة.. داعيا المشاركين إلى تنفيذ الواجبات المناطة بهم وتطبيق المعلومات التي تلقوها خلال الدورة على صعيد الواقع العملي.

إلى ذلك اختتمت أمس بعدن دورة تدريبية في مجال البيانات الإحصائية البحثية للعلوم الاجتماعية نظمها مركز البحوث والتطوير التربوي بعدن بالتعاون مع منظمة اليونيسف.

هدفت الدورة التي استمرت ثلاثة أيام تعريف ٢٠ باحثا وباحثة بالطرق والأساليب المتبعة في نظام قواعد التعامل التقني والفني وكيفية التعامل مع البيانات الإحصائية البحثية التي يقوم بإعدادها المركز في مجال دراسة العلوم الاجتماعية والجغرافيا والتاريخ وعلم النفس وطرق فهرستها عبر الحاسب الآلي.

وتضمن برنامج الدورة تقديم المقارنة والإحصائية وربطها بالمركز الرئيس لتوثيقها وإعداد مسودات الدراسات التي سيستفيد منها طلاب وطالبات المدارس الأساسية والثانوية في أمانة العاصمة وعموم المحافظات.

حضر الاختتام مدير مركز البحوث والتطوير التربوي بعدن الدكتور أحمد صالح علوي.

«تنظيم المسيرات وحماية المتلكات» في ندوة بذمار

ذمار/سبأ

نظم مركز الحوار لتنمية ثقافة حقوق الإنسان أمس بمكتبة البردوني العامة بذمار ندوة بعنوان «المجتمع بين تنظيم المسيرات وحماية المتلكات» بمشاركة عدد من السياسيين والاكاديميين والمثقفين.

تناولت الندوة عددا من أوراق العمل من كلا قبل عميد كلية التربية جامعة ذمار الدكتور محمد ابراهيم الصانع، والباحث عادل شرهان، والقاص بشير زندال، والقاصة نبيهة محضور، تناولت في مجملها دور المجتمع في الحفاظ على المتلكات العامة والخاصة خلال المسيرات والمظاهرات ودور الأحزاب والتنظيمات السياسية في نشر الوعي بأهمية الحفاظ على المتلكات.

ودعا المشاركون في الندوة الأحزاب والتنظيمات السياسية مساندة جهود الأجهزة الأمنية وتحمل دورها في الحفاظ على الأمن والاستقرار والسكينة العامة في وحماية الممتلكات، والعمل على ايقاف الخطاب الإعلامي المتشنج الذي تتبعه بعض القوى السياسية للتحريض على نهب المؤسسات العامة والخاصة.

وثمن المشاركون في الندوة دور منتسبي المؤسستين العسكرية والأمنية البطولي في الحفاظ على المتلكات العامة والخاصة والحفاظ على الأمن والسلم الاجتماعي، مدينين كافة الأعمال التخريبية التي تستهدف المنشات العامة والخاصة.

بقايا

عناصر المشترك تطلق النار

وعبر المصدر عن استنكاره وإدانته لهذا العمل الإجرامي الجبان وقال ان هذا العمل المخزي يتنافى مع أخلاق شعبنا المعروفة باحترام المرأة وصون كرامتها، وقد أثار هذه التصرف الهمجي وغير المسئول حالة من الاستياء الواسع في أوساط المواطنين بمحافظة عدن والشارع اليمني بشكل عام .

من جانبها أدانت الأوساط السياسية والنسوية في محافظة عدن الاعتداء الإجرامي ضد المسيرة النسائية وحملت أحزاب اللقاء المشترك وعناصرها المسلحة ومن يمولها المسؤولية الكاملة عما حدث .

واعتبرت أن هذا التصرف الأرعن يعبر عن حالة الإفلاس والجبن التي تعيشها تلك الأحزاب وان مثل هذه الحماقات لم تحدث في تاريخ العمل السياسي منذ انطلاق الحركة الوطنية.

وطالبت الأجهزة الأمنية والقضائية بسرعة ضبط المتورطين في هذا الحادث الإجرامي المخزي وأكدت أن هذه الجريمة لن تسقط بالتقادم وستظل منظورة أمام القضاء حتى ينال مرتكبوها الجزاء العادل والرادع.

من جانبهم أكد عدد من المحامين اليمنيين أنهم سيتطوعون لرفع دعوى قضائية ضد أحزاب اللقاء المشترك وعناصرها المسلحة والتي اقترفت هذا الجرم ضد نساء عدن.

في حين عبر اتحاد نساء اليمن في عدن عن إدانته واستنكاره الشديدين لجريمة الاعتداء المسلح ضد المسيرة النسائية في عدن وقال إن هذه السابقة الخطيرة والمؤسفة تؤكد العقلية الإرهابية والاقصائية التي تتحكم بتصرفات تلك القوى الموتورة التي تقف خلف هذا الاعتداء الجبان الذي يتنافى مع قيم وأخلاقيات وتقاليد المجتمع اليمني ومع كل القيم الإنسانية.

ودعا اتحاد نساء اليمن الأجهزة الأمنية للاضطلاع بمسؤولياتها للاحقة مرتكبي هذا الحادث الإجرامي وتقديمهم للعدالة مطالباً القوى السياسية إلى الابتعاد عن العنف والترهيب محذرا من خطورة هذه التصرفات ومحاولة بعض القوى الحاقدة جر الوطن إلى مربع الفوضى والعنف والتخريب .

ما تناقلته وسائل الإعلام

من قبل من ترجموا تلك المداخلة والتي كانت باللغة الانجليزية. .

مشيراً إلى أن الدكتور الارياني لم يشر في المداخلة إلى فخامة الأخ رئيس الجمهورية ونظامه ، وأن ما قاله هو أن ثورة الشباب خلقت رؤية لتغيير النظام الرئاسي في اليمن إلى نظام برلماني، على غرار ما هو قائم في بعض الدول ومن بينها أسبانيا وألمانيا، وهو ما تضمنته المبادرة التي أعلنها رئيس الجمهورية في المؤتمر الوطني العام الأول في العاشر من مارس المنصرم بصنعاء.